

اللغة العربية

مصطلحات النحو العربي في القرن الأول الهجري

د. محمد خالد الرهاوي



OPEN ACCESS

Submitted: 8 May 2020
Accepted: 24 June 2020

مصطلحات النحو العربي في القرن الأول الهجري

محمد خالد الرّهاوي

أستاذ مساعد في اللغة العربية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

rahawi@qu.edu.qa

ملخص

يتناول هذا البحث المصطلحات النحوية الواردة في أحاديث وآثار تُنسب إلى القرن الأول الهجري. وقد افتتح البحث بمقدمة عامة تضمنت إشكالية البحث ودوافع كتابته، ثم عرّج على مفهوم المصطلح النحوي على نحو موجز، ثم ابتدأ بمصطلح «اللحن» لكونه السبب الرئيس لبداية النحو العربي، مبيّنًا الأدلة العقلية والنقلية لظهوره وانتشاره، وموردًا النصوص التي حملت المصطلح، مشيرًا إلى ما صحّ منها وما لا يصحّ، وإلى المعايير التي اعتمدها العرب عليها في التلحين آنذاك، ثم استخرج من نصوص منسوبة إلى ذلك القرن مصطلحات: اللغة، والعربية، والنحو، والإعراب، وإعراب القرآن الكريم، ومصطلحات الأبواب النحوية، والقياس وغيرها، ويبيّن ما تصحّ نسبته إليه وما لا تصحّ؛ اعتمادًا على حال تلك النصوص من الصحة أو الضعف أو الوهن أو الوضع، وعلى مسوغات منطقية وعقلية، كما حاول جاهدًا تبيان زمن استعمال تلك المصطلحات ودلالاتها وتطورها، ثم ختم البحث بأبرز النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية: مصطلحات، النحو العربي، القرن الأول

للاقتباس: الرّهاوي، محمد. «مصطلحات النحو العربي في القرن الأول الهجري»، مجلة أنساق، المجلد 4، العددان 2-1، 2020.

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2020.0116>

© 2020، الرّهاوي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.





OPEN ACCESS

Submitted: 8 May 2020
Accepted: 24 June 2020

Terminology of Arabic Grammar in the First Hijri Century

Mohammad Khaled Al-Rhawi

Assistant Professor of Arabic Language, Arabic Department, College of Arts and Sciences, Qatar University
rahawi@qu.edu.qa

Abstract

This research deals with the grammatical terminology mentioned in Hadiths that were attributed to the first century AH. It briefly takes the concept of grammatical terms. Then, it elaborates on the term “grammar mistakes” because it was the main reason for the initiation of Arabic grammar, showcasing mental and written evidences of its spread. In addition, it reviews the texts that contain the term. Moreover, it points out which is true and which is not. The research also discusses the criteria that Arab scholars have relied on to determine grammar mistakes. Following this, it extracts from the aforementioned texts the terms of “language”, “Arabic”, “grammar”, “syntax”, “the syntax of the Holy Quran”, “grammatical terminology”, “measurement”, etc.

Furthermore, it shows what is truly attributed to it and what is not; in light of the state of those texts whether they are true, weak or forged based on logical and mental arguments. Overall, the paper provides a historical overview of the use of these terms and their semantic development/ evolution over time by reflecting on their significance.

Keywords: Terminology; Arabic grammar; First century

Cite this article as: Al-Rhawi M.k., “Terminology of Arabic Grammar in the First Hijri Century”, *Ansaq Journal*, Vol. 4, Issue 1-2, 2020

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2020.0116>

© 2020, Al-Rhawi M., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.



المقدمة

غالبًا ما تبدأ العلوم من جزئية صغيرة نتيجة موقف ما، ثم ما تلبث أن تتطوّر وتتسع، حتى تكتمل أصولها وفروعها، وتنضبط حدودها ومعاييرها، فتبدو أفكار بدايتها ساذجةً فيما بعد، لكنّها اللبّات الأولى التي يُبنى عليها العلم لاحقًا. وإنّ العلم في أيّ ميدان من الميادين لا يكون علمًا ما لم تكن له مصطلحاته الخاصّة التي تضبطه وتُضبط به، وإنّ نموّها ونضجها ليدلّان على نموّه ونضجه، وخلافه صحيحٌ أيضًا، إذ لا علم يتطوّر من دون تطوّر في مصطلحاته.

لا شك في أنّ الحديث عن تاريخ بدء علم النحو فيه كثيرٌ من الغموض والشبهات، ومن العسير تحديد بدايته بدقة، ومن ثمّة فإنّ البحث عن شهادة ميلاد مصطلحاته ليس بالأمر اليسير، بل هو محفوف بالمزلق، ويحتاج إلى جمع الأخبار والروايات وتحليلها، ودراسة رجالها، والتحرّي عن تاريخ تلك الأحداث أو المواقف التي دفعت إلى وضع هذا المصطلح أو ذاك، والاستفادة من القرائن المتوافرة كأن يقع اللحن في خطبة قائد لمعركة مشهورة أو حادثة محفوظة في كتب التاريخ، وبذلك يمكن تجاوز الأدلة الظنية والافتراضية إلى الأدلة القطعية بتاريخ ولادة المصطلح، ثمّ القطع بتاريخ بدء العلم، وردّ كثير من الأوهام والأحكام التي وقع فيها كثير من الباحثين في ذلك.

إنّ الأحاديث والآثار والأخبار المنسوبة إلى القرن الأول الهجري متضمنةً مصطلحاتٍ نحويةً تبعث في النفس غير قليل من الطمأنينة تجاهها، وهو ما دفعني إلى جمع ما استطعت جمعه منها- وقد بلغت ما يقرب من مئة- وإلى تأملها وإمعان النظر فيها ودراستها؛ ليتبين لي أنّ من بينها أربعة آثار صحيحة فقط، وثلاثة آثار حسنة، وأثرًا واحدًا منقطعًا لكن رجاله ثقات، وما عداها إمّا ضعيفٌ وإما موضوعٌ، أمّا الأحاديث فلم يصح شيء منها فيما وقفت عليه، ومع هذا وجدتها تتكرر في كتب وأبحاث كثيرة، ويُعتمد عليها في التأريخ للنحو العربي، فتبدت لي جملة إشكالات دفعتني إلى كتابة هذا البحث، منها:

- أن التراث العربي عامة والنحوي خاصة غلب عليه التكرار والتراكم، فاللاحق ينقل من السابق ولو كان ضعيفًا أو موضوعًا، بل ربما ينقل عنه ما يعلم أنه كذلك، مع أنّ ذا ضرره أكبر من نفعه، فكثرة تكراره توهم بصحته وبسلامة الأخذ به والبناء عليه، وتعطيه بعض الشرعية، ولا سيما إذا كرّره أعلامٌ كبارٌ، من ذلك مثلاً أنني تتبعت بعض الأحاديث والآثار الموضوعية التي تؤرخ لبدايات النحو العربي فقط -عدا التي تورّد شواهد للمسائل النحوية- فوجدتها تتكرر في أكثر من خمسين كتابًا وبحثًا، فضلًا عن المواقع الإلكترونية.

- أن كثيرًا من أصحاب الدراسات والأبحاث والكتب، قديمًا وحديثًا، والمواقع الإلكترونية يشتركون في التسليم بأخبار وآثار وأحاديث مروية، ضعيفة أو موضوعة، وبالبناء عليها، وهذا يفارق المنهج العلمي السديد والأصل النحوي الذي يقول: إنّ الدليل متى تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وإذا كان هذا الاحتمال قد قصد به النحاة الظنّ بالدليل أو احتمالها وجهًا آخر، فكيف يكون الموقف منه إذا كان ضعيفًا أو موضوعًا؟ وربما يلتمس العذر لكثير من هؤلاء أنهم كتبوا دراساتهم وأبحاثهم في وقت لم تكن فيه المصادر والمراجع متوافرة على النحو الذي بين أيدينا الآن، وربما لو كانت بين أيديهم لغيّروا كثيرًا مما كتبوا، ولا شك في أن آخرين سيأتون لاحقًا، تتبين لهم النصوص على نحو أكثر دقة مما وقفنا عليه، ويتغير الحكم بتغير حال تلك النصوص صحةً أو ضعفًا، وهذا معهود في العلوم عامة، وليس في النحو وحده.



- أن إعادة نشر هذه الأحاديث والآثار الموضوعية والاعتماد عليها في نسبة مصطلح أو كلمة إلى رسول الله ﷺ أو صحابته الكرام ربما تكون من الكذب المتعمد عليه وعليهم؛ ذلك أن الأحاديث التي تُنشر بمختلف وسائل النشر وتحمل هذه المصطلحات لم يصحَّ شيء منها، وكذلك كثير من الآثار المنسوبة إلى الصحابة رضوان الله عليهم؛ فعمر بن الخطاب وحده مثلاً نُسب إليه أربعة وعشرون أثرًا مما وقفت عليه -فضلاً عن نسبة رواية الأحاديث الموضوعية إليه- وكلها ضعيفة أو موضوعة لا يصحَّ شيء منها.
 - أن النظرة التقليدية إلى التراث العربي بعيون التعظيم أو ما يشبه التقديس لا تقلُّ ضرراً عن نظرة التحديث المطلق؛ فالأول غلب عليه الرِّكْم، والثاني غلب عليه الهدم، ولا بدَّ من رؤيته ودراسته وتحقيقه تحقيقاً علمياً يضعه حيث يستحقُّ، بعيداً عن العاطفية والنقل العشوائي.
 - أن كثيراً مما درَّسناه أو درَّسناه سابقاً يحتاج إلى إعادة النظر فيه.
- وسأرصد في هذا البحث أبرز المصطلحات النحوية التي وردت فيما جمعته من أحاديث وآثار تنسب إلى القرن الأول الهجري مع بيان بدء استعمالها؛ زماناً ومكاناً ومدلولاً؛ لتتمكن من التأريخ لبداية النحو العربي على وجه أكثر دقة وعلمية، لكن قبل ذلك لا بد من تبيان معنى «المصطلح»؛ ليسير البحث على هدى وبصيرة.

1. المصطلح النحوي

لغة اسمٌ مفعول من الفعل «اصطلح»، على وزن «افتعل»، وجذره «صلح»، والصلاح نقيض الفساد، وتصلح القوم، أي نبذوا الخلاف فيما بينهم، وتصالحو على أمر- أي اتفقوا عليه. وإجراء مصطلح عليه، أي متفق عليه، والاصطلاح مصدر «اصطلح» واتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته (المعجم الوسيط «صلح»).

واصطلاحاً هو اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، أو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر؛ لمناسبة بينهما (الجرجاني 28). ف «السيارة» كانت تطلق على القافلة التي تسير، ثم أُطلقت على المركبة المعروفة اليوم، وقد يكون للمصطلح دلالة مستقلة في مجال ما مختلفة عنها في مجالات أخرى، ف «السيارة» مثلاً عند الفلكيين صفة لكواكب المجموعة الشمسية، يقولون: الكواكب السيّارة، فالكلمة إذاً تطلق على القافلة والمركبة وصفة للكواكب. والأمر كذلك عند علماء العربية، ف «الخبر» عند النحاة له دلالة مختلفة عنها عند البلاغيين والرواة، و«المفرد» عند النحاة له دلالات متعددة، فهو يطلق على ما يقابل المثنى والجمع، ويطلق على ما يقابل الجملة وشبه الجملة، ويطلق على المنادى العلم، وعلى اسم «لا» النافية للجنس، وغير ذلك.

إنَّ وصف المصطلح بالنحوي هنا إنّما هو بهدف تخصيص نطاق البحث فيه، وقصره على علم النحو دون سواه من علوم اللغة الأخرى كالبلاغة والأدب والنقد واللغة وغيرها، بهدف دراسة الكلمات التي استعمالها العرب في القرن الأول الهجري، وأرادوا بها المصطلح النحوي لا الدلالة اللغوية، وإن كانت تلك المصطلحات قد تطورت دلالتها حتى استقرت على دلالات وظواهر محددة، وهذا أمر معهود في العلوم؛ ذلك أنها تبدأ عامة، ثم تخصص مع امتداد الزمن وتطور الدراسات. وأبرز هذه المصطلحات ما يأتي:



1-1. مصطلح "اللحن" وأسباب ظهوره

ربما يبدو للوهلة الأولى أن مصطلح «اللحن» لا علاقة له بالمصطلحات النحوية، لكن إنعام النظر فيه وفي دلالاته يجعلنا نقطع بأنه مصطلح نحوي يمثل المعيارية الأولى في النحو العربي؛ ذلك أنه كان حكماً على التراكيب، والنحو في الأساس علمٌ معياري، واللحن بالمعنى الاصطلاحي عند النحاة هو ما خالف العرب في سنن كلامهم، يقول أحمد بن فارس: «اللحن - بسكون الحاء - إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية» (ابن فارس «لحن»). ويترجح لديّ أن ظهور مصطلح «اللحن» كان في الربع الأول من القرن الأول الهجري في المدينة المنورة؛ وذلك لظهور اللحن وبدء شيوعه على ألسنة الناس وانتقاله أو خشية انتقاله إلى القرآن الكريم، ويدل على ذلك الظهور جملة أسباب عقلية ونقلية.

1-1-1. أسباب عقلية

يمكن استنباطها من قراءة واقع القرن الأول الهجري وما قبله، منها:

- أن عدداً من غير العرب قد وفدوا إلى المدينة المنورة، وأعلنوا إسلامهم، ومنهم صهيب الرومي وسلمان الفارسي، ومن قبلهما بلال الحبشي، ولا شك في أن لغة هؤلاء الصحابة الكرام ليست عربية خالصة.
- أن عدداً من اليهود وأخبارهم قد أسلموا في عهد النبي ﷺ، ولا شك في أن في لسانهم عجمة متأتية من كتبهم.
- أن الوفود العربية قدمت إلى النبي ﷺ في المدينة، وأعلنت إسلامها فيها، ولا شك في أن من بينهم العرب الأقتحاح والعرب الذين كانوا على أطراف الجزيرة العربية ممن تأثروا بالأعاجم.
- أن عدداً من الصحابة الكرام قد هاجروا بأمرٍ من رسول الله ﷺ إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة النبوية، وكان رجوعهم متفاوتاً، وآخر من رجع منهم كان بعد غزوة خيبر في السنة السابعة الهجرية، وبذلك تكون مدة إقامتهم خمس عشرة سنة (ابن حبان 80 / 1)، ولا بد من أن تكون ألسنتهم قد تأثرت بألسنة أهل الحبشة خلال إقامتهم تلك.
- أن أهل مكة كانت لهم رحلتا الشتاء والصيف إلى اليمن والشام؛ لذلك كانوا يختلطون بالأعاجم وبمن لا يوثق بعريبتهم، ومن ثمّ كان لسانهم عرضةً لأن يصيبه بعض اللحن؛ ولهذا ذهب بعض العلماء إلى عدم الاحتجاج بلغتهم وبلغة أهل المدن عامة، يقول أبو نصر الفارابي: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط. ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم [...] ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم» (السيوطي - المزهري 1 / 168). وإن كان هذا القول تخالفه كتب النحاة واللغويين المؤسسين مثل معجم العين للخليل والكتاب لسيبويه ومعاني القرآن للفراء، فقد احتج أصحابها بشواهد كثيرة من لغة هؤلاء جميعاً.
- أن ظاهرة العبيد والخدم من غير العرب كانت شائعة معروفة عند العرب قبل الإسلام وبعده، وهؤلاء لم يكونوا عرباً خلصاً، ولا لسانهم كلسان العرب في فصاحته؛ ولذلك كان احتمال ظهور اللحن من جهتهم غير بعيد.



— أن حروب الردة والفتوحات الإسلامية نتج منها أن وقعت بيد المسلمين أعدادٌ كثيرة من الأسرى والسبايا؛ عربًا كانوا أم عجمًا، ولسان بعض هؤلاء ليس عربيًا ولا فصيحًا، وطول معاشتهم وسماحهم لا بد من أن يترك أثرًا في لسان من يخالطهم أو يعيش معهم.

2-1-1. أسباب نقلية

كثرت الأحاديث والآثار التي تتضمن ما يشير إلى انتشار اللحن في القرن الأول الهجري، ومنها قليلٌ صحيحٌ، ومنها كثيرٌ، إمّا ضعيفٌ وإما موضوعٌ، وقد بلغ مجموع ما وقفت عليه منها منسوبًا إلى القرن الأول الهجري ويحمل مصطلح «اللحن» 29 حديثًا وأثرًا:

ما صحّح من الآثار أو حسن أربعة

ثلاثة آثار منها فقط صحيحة، وواحدٌ رجاله ثقاتٌ، وفي ما يلي بيانها:

— ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كتب: «أن تعلموا الفرائض والسنة واللحن، كما تعلمون القرآن». وقد حدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقليل له: ما اللحن؟ فقال: النحو. وهذا الأثر صحيحٌ (السيوطي - المزهري / 1-156-158).

— ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يضرب ابنه على اللحن. والأثر صحيحٌ، وإسناده صحيحٌ (الباتلي 237-238).

— الأثر الذي رواه أبو العالية: «كان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يعلمنا اللحن» (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء / 1-25-26) وهذا الأثر صحيحٌ، وإسناده كذلك (الباتلي 232-234).

— الأثر المروي عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي بن كعب رضي الله عنه: «تعلموا اللحن في القرآن، كما تتعلمون حفظه»، رجاله ثقات عدا يحيى بن عقيل، فهو صدوق، ويغلب على الظن أنه منقطع، فيحیی بن يعمر (89هـ) لم يرو عن أبي بن كعب (الباتلي 137-139).

وأما ما روي عن الحسن أنه قيل له: إن لنا إمامًا يلحن. قال: أخروه (الكوفي 76) - وهو أثر حسنٌ (الباتلي 241-242) - فليس مما نحن فيه؛ لأن المراد بالحسن هو الحسن البصري (110هـ) لا الحسن بن علي بن أبي طالب (50هـ)، ومن ثم لا ينهض شاهدًا على ولادة المصطلح في القرن الأول.

الأحاديث والآثار الضعيفة أو الموضوعية

وهو كل ما عدا ما سبق ذكره، فمن ذلك مثلًا:

— الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ (11هـ) عندما سمع رجلًا يلحن: «أرشدوا أحاكم، فإنه قد ضلَّ»¹، وهو حديثٌ ضعيفٌ لا ينهض حجةً على ظهور اللحن في عهد النبي ﷺ.

— الحديث «أنا أعرب العرب، ولدتني قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر، فأنتي يأتيني اللحن؟» (السيوطي -

1 - ذهب الحاكم إلى أنه صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وعدّه الألباني ضعيفًا. ينظر: (الألباني 2/315، رقم 914)، وذكره ابن جني في الخصائص (2/10).



المزهر 2/ 341)» ضعيف جداً (الباتلي 67-73)، وقد ورد بصيغة أخرى نصّ الألبانيّ على أنّه موضوعٌ (الألباني 4/ 185، رقم 1689).

— الأثر الذي رواه سليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع جماعة يقرئ بعضهم بعضاً، فقال: «اقرأوا ولا تلعنوا» (الكوفي 75) فهو ضعيف لانقطاع رواية سليمان عن عمر (الباتلي 226)، فقد ولد بعد وفاته بسنة؛ لذلك لا تصح نسبته إلى عمر، لكنّ يحتمل أن يكون من وضع سليمان نفسه، فيكون النصّ دليلاً على استعمال المصطلح في القرن الأول الهجري.

— الأثر الذي نُسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه مرّ برجلين يرميان، فقال أحدهما للآخر: أسبت. فقال عمر: «سوء اللحن أشدّ من سوء الرمي» (الباتلي 228) ضعيفٌ أيضاً؛ للجهل بحال أحد رجال سنده، وهو عبد الرحمن بن عجلان (الباتلي 228).

— الأثر الذي نُسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كان يضرب على اللحن فهو ضعيفٌ أيضاً؛ لانقطاع سنده بين عمر بن الخطاب (23هـ) وأبي عكرمة عامر الضبي (250هـ) شيخ أبي بكر بن الأنباري (304هـ) الذي أورد هذا الأثر (الباتلي 229).

— الأثر الذي يُنسب إلى عمر بن الخطاب أنه أمر أبا موسى الأشعري بجلد كاتبه على اللحن: «إذا أتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطاً، واعزله عن عمله» (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 1/ 25؛ ابن جني 2/ 10) فهو ضعيفٌ، لجهالة أحد رجال السندي؛ فقد رواه إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب عن أبي هلال الراسبي عن رجل من بني باهلة. وعلى افتراض أن أبا هلال هو واضعه، فإنه كان مضطرب الحديث، وفيه لينٌ، وإن كان صدوقاً فيه، وكانت وفاته سنة 167هـ (الباتلي 230-232).

إنّ الشيء إن ظهر اتّسع وازداد، وإن لم تنقله لنا الآثار والأخبار، وإذا كان اللحن قد ظهر في المدينة المنورة في الربع الأول من القرن الأول الهجري، فلا شك في أنه ازداد شيوعاً على السنة من بعدهم، وقد شابت ذوائب بعضهم خشية الوقوع فيه. وأما ظهور اللحن في البادية «هذه عصاتي» (الجاحظ 2/ 151) فمتأخراً عن ظهوره في المدينة، وقد استعملت مصطلحات مرادفة للحن كالفساد والخطأ، لكن ما يسترعي الانتباه ويستدعي البحث هو كيف كان العرب يحكمون على التراكيب باللحن، وعلم النحو لما يلد؟ كيف كان العرب يلحنون من يلحن؟ وما معاييرهم في التلحين؟ لقد كان العرب يحكمون من خلال أربعة معايير، هي: الحسّ الصوتي، والذوق، والنحو الذهني، والسليقة السليمة²، وكان النحو عندهم فنّاً قبل أن يكون علماً (عمر 82).

ومهما يكن من شيء، فإن ظهور اللحن على السنة بعض المسلمين ووقوعهم به في قراءة القرآن الكريم دفع القائمين على أمرهم إلى التصدي له من خلال استنباط ما يعصم من الوقوع فيه. إذًا، فولادة علم النحو كانت بسبب اللحن ولا سيما في القرآن الكريم، وكان من سبل معالجته ما قام به أبو الأسود من نقط للحركات، وما قام به نصر بن عاصم الليثي من نقط الإعجام للحروف المشابهة كالأحرف (ب ت ث)، وهذا النوع من النقط ليس من النحو في شيء، لكن تتأتى أهميته من كونه يسهم في تجنّب الوقوع في اللحن والخطأ في القراءة.

2 - درسنا هذه المعايير في بحث مستقل بعنوان «معايير التلحين في القرن الأول الهجري».



2-1. مصطلح «الخطأ»

استعمل هذا المصطلح مرادفاً لمصطلح «اللحن» في آثار عدة، منها ما رواه خليلد العصري قال: لما ورد علينا سلمان الفارسي أتيناہ نستقرئه القرآن، فقال: إن القرآن عربي، فاستقرؤوه رجلاً عربياً، وكان يقرئنا زيد بن صوحان، ويأخذ عليه سلمان، فإذا أخطأ أخذ عليه سلمان، وإذا أصاب قال: أيم الله. والأثر ضعيف لا ينهض حجة، ومن ذلك ما نُسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مرَّ بقوم يرمون رشقاً، فقال: بئس ما رميتم. قالوا: نحن متعلمين يا أمير المؤمنين، فقال: لخطؤكم في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم، سمعت رسول الله يقول: رحم الله امرأً أصلح من لسانه» (الأنباري- الأضداد 244؛ الزجاجي 96)، وقد ورد بلفظ آخر، وهو: لذنبكم في لحنكم أشد علي من ذنبكم في رميكم». وقد تباينت فيه أقوال المحدثين، وأكثرهم عدوه ضعيفاً أو موضوعاً³، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ومن ثم لا ينهض هذا النص دليلاً على صحة استعمال هذا المصطلح في هذا الزمن. لكن استعماله بمعنى اللحن -واللحن منتشر وشائع معروف- ربما لا يدفع احتمال استعماله آنذاك، ولا سيما أن المعنى اللغوي يوافق المعنى الاصطلاحي تماماً.

3-1. مصطلح «اللغة»

ينسب استعمال كلمة «اللغة» مصطلحاً نحوياً إلى الربع الأول من القرن الأول الهجري، في المدينة المنورة، فقد أورد أبو بكر بن الأنباري بسند متصل إلى ابن أبي مليكة أنه قال: قدم أعرابي في زمن عمر بن الخطاب، فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأقرأه رجل «براءة»، فقال: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ [التوبة: 3] بجرّ كلمة «رسوله»، فأمر عمر ألا يقرئ الناس القرآن إلا عالمٌ باللغة (الأنباري- إيضاح الوقف والابتداء 39/1).

وواضح من النص السابق أن المراد باللغة هو النحو، بدليل جرّ المرفوع، ثم إن عبارة «عالم باللغة» تدل على علم، وأن هذا العلم قد شاع وعُرف بينهم، وإن كان فناً أكثر من كونه علماً منضباً بمصطلحات وحدود، وأن تعليمه آنذاك أشبه ما يعرف اليوم بالانغماس اللغوي، وأنه بناء على ما سبق هذه العبارة هو ما يُعنى بحركات أو آخر الكلم، ولا شك في أنه النحو ليس غير، بل هو ما استقرّ عليه عند المتأخرين. فاللغة في قول عمر بن الخطاب توازي مصطلح النحو تماماً. لكن بعد تتبع الأثر ودراسة سنده تبين لنا أن ابن أبي مليكة لم يرو عن عمر بن الخطاب، فروايته عنه مرسله، ولم يعيش في زمنه، فقد ولد في خلافة علي رضي الله تعالى عنه أو قبلها، كما قال الذهبي، وتوفي سنة (117هـ)، وهو من أبناء الثمانين، وقد وثقه المحدثون، منهم أبو زرعة وأبو حاتم (الذهبي 5/99)؛ فولادته في حدود عام (37هـ) تقريباً، وهذا الزمن بعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأربع عشرة سنة، وهو زمن خلافة علي الذي بويح بها عام (35هـ)، وهو من معاصري عبد الرحمن بن هرمز (117هـ).

إذاً، فالأثر منقطع سنده عن عمر بن الخطاب، وهو ضعيف بسبب هذا الانقطاع، وما يزيده ضعفاً أنه ينسب أيضاً في روايات أخرى إلى أن السامع هو أبو الأسود وغيره (الباتلي 167)، لكن على افتراض أن ابن أبي مليكة هو من وضعه -وهو ثقة- يمكن الحكم على أن هذا المصطلح يعود إلى القرن الثاني الهجري لا الأول، اعتماداً على سنة الوفاة، وليس في الأثر ما يمكن الاعتماد عليه في القطع بأن هذا المصطلح قد وُلد في القرن الأول الهجري.

3 - سبق تخريجه في أدلة اللحن النقلية.



وجدير بالذكر أن مصطلح «لغة» عند نحاة القرن الثاني الهجري يطلق على اللهجة، وكان سيبويه كثيرًا ما يقول: وهذه لغة قريش، وهذه لغة تميم (سيبويه 3/ 601؛ 4/ 107، 417، 440). ثم صار عند ابن جني في القرن الرابع الهجري «أصواتًا يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (ابن جني 1/ 34)، وإن كانت هذه الكلمة في رأبي تدل على القدرة على الإفصاح والإبانة التي وهبها الله للإنسان، وجعلها الوجه الآخر للعقل الذي أكرمه وميزه به من سواه، بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: 3-4]، وصار المصطلح اليوم مرادفًا لما سماه العرب والقرآن الكريم من قبل لسانًا، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ فَوَمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: 4]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]، ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]، واللسان نسقٌ تواصلِيٌّ تواضع عليه قومٌ من الأقوام، كاللسان العربي، واللسان الإنكليزي، واللسان الياباني ... إلخ⁴.

4-1. مصطلح "العربية"

استعمل مصطلح «العربية» في الثلث الأول من القرن الأول الهجري في المدينة المنورة، بدليل ما رواه أبو بكر بن الأنباري (328هـ) بسند متصل عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: «تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه» (الأنباري- إيضاح الوقف والابتداء 1/ 23). وهو أثر حسنٌ (الباتلي 85). وما كتبه عمر إلى رعيته: «أن تعلموا العربية»، وهو أثر حسنٌ لغيره (آل عيسى 2/ 873). أما الأثر الذي روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل، وتزيد في المروءة» (الأنباري- إيضاح الوقف والابتداء 1/ 31؛ الزجاجي 96) فضعيفٌ، وفي سنده راويان مجهولان (الباتلي 91). وكذلك ما رواه أبو بكر بن الأنباري بسند متصل إلى عبد الله بن محمد بن قنفذ عن ابن أخيه ابن شهاب عن عمه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: «أن مر من قبلك بتعلم العربية، فإنها تدل على صواب الكلام» (الأنباري- إيضاح الوقف والابتداء 1/ 30-31)، فهو أثر ضعيف؛ لوجود راويين مجهولين في سنده، هما ابن أخيه ابن شهاب، وعمه، ولا يعلم من هما؟ ولا أحوالهما؟ حتى يحكم عليهما تعديلًا أو جرحًا. وأما ما رواه الكسائي عن عمرو بن دينار (126هـ) أنه قال: «تعلموا العربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي ترتب الوضیع مراتب الأشراف» فآثرٌ صحيحٌ (الباتلي 91)، لكن دلالة العربية هنا على اللغة لا النحو، ولا سيما أن عمرو بن دينار فارسي الأصل، وصار مفتي أهل مكة، إضافةً إلى أنه في القرن الثاني الهجري لا الأول. أما الحديث «تعلموا من العربية ما تعرفون به كتاب الله» (الباتلي 77) فضعيف (الباتلي 80) أيضًا. وكل ما ورد من أحاديث في فضل العربية أو الحث على تعلمها فهو ضعيف أو موضوع، وما وقفت عليه هو حديث واحد، وعشرة آثار.

وهذا المصطلح في الأثر المروي عن أبي ذر استعمل موازيًا في دلالاته لدلالة علم النحو؛ لكونه استعمل لتعليم الصواب وتجنب الخطأ، بل من الواضح أنه يدل على اكتساب علم، وأنه قد شاع وعُرف وإن لم يكن قد نضج. فإن قيل: إن «العربية» بهذه الآثار يُراد بها اللغة لا النحو. قيل: ليس الأمر كذلك؛ لأنهم كانوا يستعملون مصطلح اللسان الذي جاء به القرآن الكريم؛ للدلالة على ما نطلق عليه اليوم اللغة، ويجب عن هذا الاعتراض بما ذكرناه في مصطلح اللغة، وبما جاء من نصوص يُفهم منها على نحو لا لبس فيه أن المراد بمصطلح «العربية» هو النحو، ومن ذلك:

4 - ينظر بحثنا: «اللغة واللسان: رأي في بعض إشكالاتها» ص 132 وما بعدها، في كتاب مراجعات في علوم اللغة والأدب التراثية والوافدة: المصطلح.



- قول أبي ذر رضي الله تعالى عنه السابق ذكره.
- وما قاله ابن سلام الجُمحيّ: «وكان أوّل من أسّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤليّ» (الجُمحيّ 1/ 12؛ الزبيدي 21).
- وما قيل عن أبي الأسود: إنه «أوّل من وضع العربية» (الزبيدي 21).
- وما قاله أبو النضر: «كان عبد الرحمن بن هرمز أوّل من وضع العربية» (الزبيدي 26).
- ما قاله خالد الحذاء عن نصر بن عاصم الليثي: «إنه أوّل من وضع العربية» (الزبيدي 21، 22).
- وغير ذلك كثير. ولا شكّ في أنّ العربية لم يضعها أحدٌ بمفرده بوصفها لغةً، وإنّما المراد هو استنباط نحوها وقواعد نظامها.

5-1. مصطلح «النحو»

- حملت ثلاثة آثار تُنسب إلى القرن الأول الهجري مصطلح «النحو»، وكلها ضعيفة لا تصح، وهي:
 - ما نسبته الجاحظ (255هـ) إلى عمر بن الخطاب (23هـ) أنه قال: «تعلموا النحو كما تعلمون السنن والفرائض» (الجاحظ 2/ 151). لكن النص ليس له سندٌ، وبين الراوي والمروي عنه أكثر من قرنين وربع، ولم أجد أحدًا قبل الجاحظ ذكره.
 - وما نسبته الطوفي (716هـ) إلى ابن عباس (68هـ) رضي الله عنهما أنه قال: «النحو حلية البيان» (الطوفي 246). والنص ضعيف لانعدام السند، فليس له سند، ولم أقف على مصدر ذكره، وبين الطوفي وابن عباس ما يقرب من ستة قرون ونصف.
 - وما ذكره أبو البركات الأنباري أن أبا الأسود الدؤلي قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أصنع شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوبٌ: الكلام كلّ اسمٍ وفعلٌ وحرفٌ [...] ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحوًا» (الزجاجي 89؛ الأنباري - نزهة الألباء 18-19). والنص لا يصح؛ لأسباب كثيرة سيأتي بيانها في مصطلحات الأبواب النحوية.
- وثمة أخبار كثيرة وأعلام نسبوا وضع هذا المصطلح إلى أبي الأسود، ومنهم الخليل (170هـ)، فيقول: «النحو: القصد، نحوت نحوه؛ أي قصدت قصده. وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس: انحوا نحو هذا. فسُمّي نحوًا» (الفراهيدي 3/ 302؛ 2/ 73، 200)، من دون أن يذكر سندًا لمن أبلغه بذلك. ولكن مصطلح النحو لم يستعمله سيبويه في كتابه بالمعنى الاصطلاحي البتة، وفي مصادر البصريين التي بين أيدينا تبين لنا أن أول بصري استعمله وتكلم عنه هو الخليل كما سبق، وفي المصادر النحوية المبرد (285هـ) (4/ 199)، أما في مصادر الكوفيين فأوّل من استعمله هو الفراء (207هـ) (1/ 161، 260؛ 2/ 247).



6-1. مصطلح "الإعراب"

تنسب بعض الآثار استعمال مصطلح «الإعراب» إلى الربع الأول من القرن الأول الهجري، وذلك في كتاب أرسله عمر بن الخطاب إلى واليه على البصرة أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنها، أمره فيه بتعليم الناس أمورًا كثيرة، ومما جاء فيه «وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب»⁵.

وقد روي هذا الأثر بلفظين وسندين: الأول الذي سبق ذكره رواه الشعبي (21-100هـ)، والثاني رواه الحسن البصري (21-110هـ) عن عمر بن الخطاب (23هـ) أنه قال: «عليكم بالتفقه في الدين، والتفهم في العربية، وحسن البيان» (الأنباري- إيضاح الوقف والابتداء 49/1). وليس في روايته لفظ «الإعراب»، والأثر بسنديه ضعيف (الباتلي 81-82)؛ لأن الشعبي والحسن البصري لم يسمعا من عمر بن الخطاب، فقد مات وعمرهما ستان فقط، ولا يمكن أن يرويا بهذا السن. لكن لو افترضنا أنه من وضع الشعبي لبقى المصطلح منتمياً إلى القرن الأول الهجري. إضافة إلى ذلك، فقد روي بلفظ مختلف عن الروايتين السابقتين من طريق ثالث؛ عن عمرو بن دينار عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنها: «أما بعد فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنه عربي». وهو بهذا الإسناد ضعيف أيضاً؛ لأن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر أيضاً، فقد ولد عام (46هـ) أي بعد وفاته بثلاث وعشرين سنة، لكن رجال السند ثقات (الباتلي 83-84). والأثر يرتقي بمجموع طرقه إلى درجة الحسن لغيره» (آل عيسى 2/871).

ولعل هذا الأثر برواية الشعبي من أكثر النصوص وضوحاً في الدلالة على أن المراد بالإعراب هنا هو النحو ليس غير، ولا شك في أن عمر لا يأمر أبا الأسود بذلك إلا إذا كان الإعراب قد عُرف وشاع، وأن أبا الأسود على دراية تامة به، وربما كان أعلم أهل زمانه وأقدرهم على ذلك، وإلا فبم تكليف خليفة المسلمين أبا الأسود بهذه المهمة الجسيمة؟ كذلك استعمل هذا المصطلح فيما رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «أعربوا الكلام؛ كي تعربوا القرآن» (الأنباري- الأضداد 244؛ الألباني 3/524، رقم 1347). وثمة أمور تجعل قبول هذا الحديث من السذاجة، أهمها:

- أن المحدثين قد ضعّفوه، بل عدّه الألباني حديثاً منكراً (الألباني 3/524).
- أن هذا الأثر ضعيف من جهة البيان والأسلوب، ولا يرقى إلى مستوى البيان النبوي، ومن ثم لا يمكن أن ينهض دليلاً على ولادة هذا المصطلح في هذا التاريخ.

على التسليم بأنه أثر موضوع بسبب وجود بقية بن الوليد في سنده، وهو ثقة، وإن كان يدلّس على الضعفاء، لكن إن روى عن ثقة فهو كذلك، وإلا فلا، قال أحمد بن حنبل فيه: «إذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وإذا حدّث بقية عن المعروفين مثل بحير بن سعيد وغيره قبل» (المكي 1/162). وإذا افترضنا أن بقية بن الوليد هو من وضعه، وقد عاش بين عامي (110-197هـ)، كانت ولادة هذا المصطلح «إعراب الكلام» تعود إلى القرن الثاني الهجري لا الأول. أما مصطلح «الإعراب» وحده فقد بيّناه آنفاً. وقد تطور مصطلح «الإعراب»، ليدل على الإبانة عن المعاني بالألفاظ (ابن جني 1/36)، ثم صار عند المتأخرين أثراً ظاهراً أو مقدّراً يجلبه العامل في آخر الكلمة (السيوطي - همع الهوامع 1/59).

5 - (القفطي 1/51) والنص جزء من كتاب وجهه عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «أما بعد فتفقهوا بالدين، وتعلّموا السنّة، وتفهموا العربية، وتعلّموا طعن الدّريّة، وأحسنوا عبارة الرؤيا، وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب».



7-1. مصطلح «إعراب القرآن»

تنسب الأحاديث والآثار المروية استعمال مصطلح «إعراب القرآن» إلى الثلث الأول من القرن الأول الهجري في المدينة المنورة أيضًا، لكن هذه المرويات تحتاج إلى تفصيل:

أولاً: الأحاديث الواردة التي حملت مصطلح «إعراب القرآن» بصيغ متعددة تتبعتها في كتب الحديث واللغة، فوقفْتُ على أحد عشر حديثًا، كلها ضعيفة أو موضوعة، ولم يصحَّ شيء منها، ويمكن أن تكون هناك أحاديث أخرى لم أقف عليها، لكنها -والله أعلم- لن تكون أحسن حالاً من هذه الأحاديث، ومنها:

- ما رُوي عن عمر بن الخطاب (23هـ) رضي الله عنه مرفوعاً: «من قرأ القرآن فأعربَه كتبَ الله له بكل حرف أربعين حسنة، ومن أعرب بعضاً ولحن في بعض كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن لم يعرب منه شيئاً فإن له بكل حرف عشر حسنات»، وهو حديث موضوع (الباتلي 122-125).

- وما رُوي عن ابن عمر (73هـ) رضي الله عنهما مرفوعاً: «من قرأ القرآن فلم يُعربه وكل به ملك يكتب له كما أنزل، بكل حرف عشر حسنات، ومن قرأه وأعرب بعضه، ولم يعرب بعضه، وكل به ملكان [...] ومن قرأه وأعربه كله [...]»، وهو حديث موضوع (الباتلي 125-128).

- وما رُوي عن عبد الله بن عباس (68هـ) رضي الله عنهما مرفوعاً: «أعربوا القرآن». وهو حديثٌ واهٍ جداً، ولا يصحُّ (الألباني 3/521، رقم 1344؛ الباتلي 114).

- وما رُوي عن أبي جعفر مرفوعاً: «أعربوا الكلام؛ كي تعربوا القرآن» (الأنباري - الأضداد 244). وهو ضعيف، بل عدّه الألباني منكراً (الألباني 3/524، رقم 1347)، كما سبق بيانه في مصطلح «الإعراب».

- ما رُوي عن ابن مسعود -رضي الله عنه- عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أعربوا القرآن، فإن من قرأ القرآن فأعربَه، فله عشر حسنات، وكفارة عشر سيئات، ورفع عشر درجات»، فهو حديثٌ موضوعٌ (الألباني 5/370، رقم 2348)، وفي سننه نهشل بن سعيد الورداني⁶، وسيأتي الحديث عنه. لكن أحد الباحثين رجَّح وقف هذا الأثر على ابن مسعود، ولا يصح رفعه إلى النبي، وعده أثراً حسناً، وصحح إسناده إليه (العنزي 438).

- ما رُوي عن عبد الله بن مسعود (32هـ) رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أعربوا القرآن [...]»⁷، فهو ضعيفٌ جداً (العثيمين 81؛ الباتلي 110) - وإن كان ابن قدامة قد عدّه حديثاً صحيحاً (العنزي 438 والحاشية)⁸ - ذلك أن في سننه نهشل بن سعيد بن وردان الورداني، وقد قال فيه علماء الجرح والتعديل كل ما يجرح، نحو: متروك، كذاب، ضعيف... إلخ (الرازي 8/496؛ الكلبي 30/33)، ولم أجد من وثَّقه. ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته، لكن ذكرت أنه من أقران سفيان الثوري (91-161هـ)، وأنه روى عن الضحاك بن مزاحم (105هـ)، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء (70-154هـ) (الكلبي 30/32)؛ وهو أكبر منه؛ لذلك

6 - وقد سبق قبل قليل إيراد أقوال المحدثين في تحريجه.

7 - ورد من رواية عبد الله بن مسعود وغيره مرفوعاً وموقوفاً، وبلواحق عدة، وأغلب الروايات كان في سندها راوٍ متروك. ينظر: (الهيتمي 7/163، الأرقام 11655، 11656، 11657، 11658).

8 - قال الألباني: «وهذا غريب جداً، فإنه لا أصل له بهذا اللفظ مطلقاً في شيء من طرقه التي وقفنا عليها [...] فأخشى أن يكون مدسوساً عليه». (الألباني 14/200).



يمكن تحديد سنة وفاته في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وعلى افتراض أن هذا الأثر من وضع نهشل تكون ولادة المصطلح في القرن الثاني لا الأول، ومن ثم لا يمكن اعتماده شاهدًا على صحة ولادة هذا المصطلح في عهد الرسول ﷺ أو الخلفاء الراشدين. ثم إن هذا الأثر قد روي برواية أخرى هي: «من قرأ القرآن فأعربته [...]»، وتعدد رواياته ووجود راوٍ متروك أو ضعيف (المهيثمي 7/ 163) في سند كل منها يدل ذلك على أنه لم يُروَ بلفظه، وما تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. قال الألباني: «وقد رُوي الحديث من طرق أخرى عن ابن مسعود وغيره بألفاظ قريبة من هذا، ويزيد بعضهم على بعض، ولا يصحَّ شيءٌ منها، وبعضها أشدَّ ضعفًا من بعض» (الألباني 5/ 370).

— ما روي عن أبي هريرة (57هـ) رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أعربوا القرآن، والتمسوا غرائب» (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 1/ 15؛ الألباني 3/ 522، رقم 1345؛ الباتلي 106)، فهو حديثٌ ضعيف جدًا (أبو يعلى 11/ 436، رقم 6560)، وفي سند الأثر المروي عنه عبد الله بن سعيد بن سعيد المقبري، وهو ضعيف الحديث متروكه ومنكره (الرازي 5/ 71)، لكنه روى عن جده عن أبي هريرة، وأبوه سعيد ثقة مقبول الحديث وهو صاحب أبي هريرة (الرازي 5/ 71-72)، ومن ثم لا يصحَّ أن يكون شاهدًا على ولادة هذا المصطلح في عهد النبي ﷺ، لكن يرجح أنه موقوف عند أبي هريرة، ومورد توهم الرفع أن الرواة عن أبي هريرة ربما ظنوا أن كل ما يقوله أبو هريرة هو عن رسول الله، ومن ثم فالمصطلح ولد على لسان أبي هريرة، ولم أقف على إشارات يمكن أن نستنتج منها العام الذي ولد فيه، لكن يبقى زمن ولادته النصف الأول من القرن الأول الهجري أو بداية النصف الثاني منه. وإن افترضنا أن عبد الله بن سعيد المقبري هو من وضع هذا الأثر، ونسبه إلى أبيه إلى أبي هريرة، فإن ولادة المصطلح تكون أيضًا في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني.

— وكذلك حال الأحاديث الأخرى المنسوبة إلى النبي وفيها مصطلح «الإعراب» أو «إعراب القرآن»، لم أجد من بينها حديثًا حسنًا أو صحيحًا، وتكاد تكون كلها موضوعة أو ضعيفة أو واهية أو لا أصل لها، وبناء على ذلك لا يصح بحال من الأحوال نسبة وضع هذا المصطلح إلى النبي ﷺ.

ثانيًا: الآثار الواردة عن أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة (الكوفي 67-68؛ الزجاجي 96؛ الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 1/ 15-23؛ المهيثمي 7/ 163) رضي الله عنهم، وقد بلغت عشرين أثرًا، نسب منها أحد عشر أثرًا إلى عمر بن الخطاب، وكلها ضعيفة، ولم أقف على صحيح أو حسن منها، من ذلك ما رُوي عن أبي بكر (13هـ) رضي الله عنه أنه قال: «لأن أعرب آيةً من القرآن أحبَّ إليَّ من أن أحفظ آية» (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 1/ 23)، وهو ضعيفٌ (الباتلي 131). ومنها ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أعربوا القرآن» بروايات عدة وزيادات على هذه العبارة، وهو ضعيف بجميع رواياته (الباتلي 131-132). وكذلك الأثر المنسوب إلى عمر بن الخطاب: «من قرأ القرآن فأعرب كان له عند الله أجر شهيد»، فهو ضعيف جدًا (الباتلي 133، 137). ومن ذلك ما يُنسب إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «جودوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه، فإنه عربيٌّ، وإن الله عز وجل يحب أن يعرب به» (الكوفي 68 وحاشية المحقق)، فإسناده ضعيفٌ. ومن ذلك أيضًا ما نسبته الزجاجي (337هـ) إلى أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: «تعلم إعراب القرآن أحبَّ إلينا من تعلم حروفه» (الزجاجي 96)، وهو ضعيف لا يصح؛ لأنه ليس له سند، وبين الراوي والمروي عنها أكثر من ثلاثة قرون.



ويستثنى من ذلك أثران ضعيفان، لكنها أقل ضعفاً من الآثار السابقة:

— ما رواه عمرو بن دينار عن عمر بن الخطاب (23هـ) أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعرّبوا القرآن، فإنّه عربيٌّ» (الباتلي 83). ورجال سند هذا الأثر ثقات (الباتلي 84)، وذهب بعضهم إلى أنه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره (آل عيسى 2/ 871 والحاشية) كما ذكرنا في مصطلح «الإعراب»، إلا أن عمرو بن دينار (46-126هـ) لم يسمع من عمر بن الخطاب (23هـ)؛ لأنه وُلد بعد وفاته بثلاث وعشرين سنة، وعلى افتراض أنه من وضع عمرو بن دينار فهو في القرن الثاني لا الأول.

— ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام عن عباد بن عباد عن واصل مولى أبي عيينة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تعلموا إعراب القرآن كما تعلمون حفظه»، فرجال سند هذا الأثر ثقات، إلا أنه منقطع (الباتلي 133)؛ فواصل رحمه الله لم يسمع من عمر بن الخطاب، لكنه ثقة، وعلى افتراض أنه هو من وضع هذا النص، فإنه لا يعود إلى القرن الأول الهجري، بل إلى القرن الثاني، فهو مولى أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة. صحيح أن المصادر لم تذكر سنة وفاته، لكن أغلب أساتذته كانت وفاتهم في القرن الثاني الهجري. فهذه الآثار لعلها قيلت بعد دخول كثير من الأعاجم وأهل العراق والشام ومصر في الإسلام، ووقوع اللحن في قراءتهم القرآن.

وأما دلالة مصطلح «إعراب القرآن» وحدوده فمختلف فيهما، فقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بإعراب القرآن هو وضوح المنطق وظهور المخارج وخلو التلاوة من عيوب اللسان التي تذهب بالكثير من حلاوة القرآن (الصالح 128). وذهب آخرون إلى أن المراد هو معرفة معاني ألفاظه وتفسيرها وتبيين مقاصد تراكيبه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة؛ وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقدته ليست قراءة، ولا ثواب فيها (عبد الباري 1/ 95). ويرجح عندي أن الإعراب هو تأدية الحركات والسكنات، وذلك لجملة أمور، أبرزها:

— أن دراسات الأصوات وعلم التجويد لما يظهرها آنذاك، فحالهما كحال النحو، واللحن في الأصوات، ولا سيما الصفات، من الدقة بمكان أكثر من النحو؛ لذلك ربما لا يدرك في الأصوات، ولا يتنبه إليه إلا قلة قليلة، بينما يدرك كثيرون اللحن نحوياً بيسر.

— أن معاني القرآن لم تكن خافية على الصحابة الكرام حتى يأمرؤا الناس بإبانته، وليس ثمة إشكال إن لم يتبينها بعض الناس، لكن الإشكال في أن يلحنوا في قراءته وتلاوته.

— أن الإشكالات اللغوية التي واجهت المسلمين الجدد تمثلت في ثلاثة جوانب: الأصوات التي عاجلها علم التجويد، واللحن الذي عاجله علم النحو، والمعاني التي عاجلها التفسير والدراسات اللغوية التي ظهرت على يد عبد الله بن عباس (68هـ) رضي الله عنهما.

— أن الإبانة عن المعاني لا تكون من دون مراعاة تلك الحركات، بل إن خلل المعاني كلّ ناتج من عدم الالتزام بها، فهي الحصن الحصين عليها، والزينة التي توشى بها الكلمات.

— أن الحفاظ على الحركات هو ما يتميز به لسان العرب من لسان العجم؛ لأن أكثر كلام العجم مبني على السكون وصلّاً وقطعاً، ولا يتميز الفاعل من المفعول، والماضي من المستقبل باختلاف حركات المقاطع، وإنما هذا اللسان للعرب خاصة، فمنهى الناس عن أن يقرؤوا القرآن تاركين الإعراب، فيكونوا قد شبهوه من هذا



الوجه بالأعجمية.

- أن الحفاظ على أعيان الحركات من دون تبديل غيرها بشيء منها؛ لأن ذلك ربما أوقع في اللحن أو غير المعنى.
- أن مصطلح اللحن قد ظهر في تلك الحقبة الزمنية، ولا يُقصد باللحن قطعاً خفاء المعاني، بل الخطأ في تلك الحركات غالباً.
- أن احتمال وقوع اللحن كان وارداً بقوة؛ ذلك أن عرب العراق وبلاد الشام ومصر وبلاد فارس قد دخلوا في الإسلام، ولا شك في أن لسان هؤلاء العرب لم يكن عربياً خالصاً، فكيف بلسان الأعاجم؟

وجدير بالذكر أن مصطلح «إعراب القرآن» تطورت دلالاته فيما بعد، لتدل على النحو التطبيقي على القرآن الكريم؛ أي إعراب كلمات آياته وبيان المشكل فيها والوجوه المتعددة، وقد صنفت فيه كتب كثيرة، منها معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، وغير ذلك كثير. وأما دلالاته، إن أريد به وضوح النطق وظهور المخارج... إلخ، فقد تطورت إلى علم التجويد الذي نشأ في روضته علم الأصوات.

8-1. مصطلح "الكلام"

لعل هذا المصطلح قد استعمل في النصف الأول من القرن الأول الهجري بعد أن دخل غير العرب في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه؛ إذ فتحت بلاد الشام والعراق وبلاد فارس وغيرها؛ ولذلك كان لزاماً تعليم هؤلاء المسلمين لغة دينهم، والتعلم لا يكون إلا لعلم مضبوط بضوابط كلية محددة يمكن القياس على ما يندرج تحتها، وقد جاء في قول لأبي الأسود الدؤلي عندما سمع اللحن في كلام بعض هؤلاء المسلمين الجدد: «هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزد عليه» (السيرافي 15).

والخبر يصف واقعاً، لكن ما يضعفه هو الزيادة في آخره «فوضع باب الفاعل والمفعول»؛ لأن هذه المصطلحات لم تلد إلا متأخرة، كما سيأتي بيانه في مصطلحات الأبواب النحوية. وإذا صح، ولا أراه كذلك، كانت ولادة مصطلح «الكلام» في البصرة في عهد زياد بن أبيه (ت. 53هـ)؛ ذلك أن زياداً ولي البصرة سنة (45هـ)، ثم ولي الكوفة معها سنة (48هـ) (الروايضة 96 وما بعدها)، ويقويه ما تشير إليه الأخبار من أن زياداً طلب من أبي الأسود أو أن أبا الأسود استأذنه أن يضع لهم ما يجنب الناس من الوقوع في اللحن في القرآن الكريم، فأبى حتى سمع اللحن بنفسه، ثم بدأ يضعه (السيرافي 14؛ الزبيدي 22). ومما جاء على لسانه: «إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم» (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 1/41-42). وكذلك جاء مصطلح الكلام في الصحيفة المنسوبة إلى علي بن أبي طالب «الكلام كله اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ» (الزجاجي 89؛ الأنباري - نزهة الألباء 18-19)، وسيأتي الحديث عنها وبيان بطلانها.

وجدير بالذكر أن مصطلح الكلام يحتمل دالتين: الأولى هي اللغة، والثانية هي النحو، وقد تطورت دلالة المصطلح؛ ليدل على الكلام التام المفيد الذي يحسن السكوت عليه (السيوطي - همع الهوامع 1/48).

9-1. مصطلح «نقط الإعراب» (حركات بنية الكلمة وإعرابها؛ الفتح، الضم، الكسر، التثوين)



استعملت مصطلحات الفتح والضم والكسر والغنة في النصف الثاني من القرن الأول الهجري في البصرة، وهي ما عبّر عنها بنقط الإعراب، وإن كان الأدق أن يسمى «نقط الحركات» - كما سيأتي بيانه - وأن واضعه بلا خلاف هو أبو الأسود الدؤلي (16 ق.هـ - 69هـ) بتكليف من:

- عمر بن الخطاب (23هـ) (الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء 39 / 1)، وليس ذلك ببعيد؛ ذلك أن أبا الأسود كان يشغل عدة مناصب في البصرة في عهده، وقد مات عمر، وعمر أبي الأسود 39 عامًا.
- أو من علي بن أبي طالب (40هـ) (الزبيدي 21)، ولا يصح على الأرجح؛ لأن المصطلحات التي ذكرت في القول المنسوب إلى علي يأمر فيه أبا الأسود قد وُلدت متأخرة عن هذا التاريخ بكثير.
- أو من زياد بن أبيه (53هـ) (الزبيدي 22)، وليس ببعيد؛ لأن الأخبار الواردة في ذلك كثيرة، وقد كان زياد واليًا على البصرة والكوفة.
- أو عبيد الله بن زياد (67هـ) (السيرافي 13)، وليس ببعيد أيضًا؛ لأنه كان واليًا على البصرة بعد أبيه، وإن كانت الأخبار في ذلك قليلة.

وأيًا كان المكلف من هؤلاء، فإنه يظل في القرن الأول الهجري، وقد يكون من تلقاء نفسه، أما الباحث على هذا الأمر فقصص كثيرة تُروى، كلها تُروى بصيغ التمریض من نحو: روي، يقال ... إلخ، ولعل هذه القصص أو الأخبار كلها غير صحيحة - وقد تبين لنا أن بعضها غير صحيح فعلاً كقصة قراءة الأعرابي لآن الله بريء من المشركين - وإنما افترضت افتراضًا بعد أن وضع أبو الأسود نقط الحركات، تبعًا لظنون واضعها وتوقعاتهم، وهم أشبه بالمحللين السياسيين في زمننا هذا، يفترضون أسبابًا أو أحداثًا بناء على إشارة أو كلمة أو منجز ما.

وما يهتمنا هو الخبر المتواتر الذي لم يطعن فيه أحد، ولا نسب إلى غير أبي الأسود، ويكاد يكون محل إجماع فيما اطلعت عليه، وهو أن أبا الأسود قد أتى بكاتب من بني عبد القيس، وقال له: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه (الفتحة)، فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف (الضمة)، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف (الكسرة)، فإن أتبع شيئًا من ذلك غنةً فاجعل مكان النقطة نقطتين» (السيرافي 12). ولكون هذا النص محل إجماع أو شبهه تقريبًا، فإن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع مصطلحات الفتح والرفع والكسر بقوله «فتحت، ضمنت، كسرت»، كما استعملها من بعده تلميذه نصر بن عاصم الليثي (89هـ) في توجيه قراءة قرآنية بقوله: «فترفع أحبّ وهو منصوب [...] أو قال: فتقرؤها (أحبّ) بالرفع، والوجه أن تقرأها بالنصب على خبر كان» (الزبيدي 23). وإن كانت عبارة «بالنصب على خبر كان» مما يثير الشك نحوها؛ ذلك أنها توحى بنسج التقسيم والاصطلاح، وليس هذا زمانه، وإن لم يفرّع أبو الأسود وتلميذه نصر بن عاصم تلك الحركات إلى حركات بنية الكلمة وحركات إعراب، وهو ما بُنى عليه إبراهيم مصطفى محاولاته لتجديد النحو، فجعل الضم علامة الإسناد، والكسر علامة الإضافة، والفتحة للخفة (42).

بدأ أبو الأسود ذلك في المصحف الشريف، وظل عاكفًا عليه حتى أتمّ تشكيله، وبقي التشكيل بها حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، فحوّل شكلها من النقط إلى الحركات خشية التباسها بنقط الإعجام (السيوطي - الإتقان 4 / 186)، ولا تزال في المكتبة الخديوية بمصر نسخٌ من المصحف الشريف كما نقطه أبو الأسود الدؤلي بنقط الحركات، وكما نقطه نصر بن عاصم الليثي بنقط الإعجام (عون 236).



وجدير بالتنبيه أن عمل أبي الأسود هذا في نقط المصحف هو أول عمل منظم في تأطير علوم العربية وتبويبها وفق معايير معينة، وإن كان قد اعتمد على الوصف أكثر من استعماله الاصطلاحات الدالة، وهذا أمر بدهي في بدايات ظهور العلوم، وقد اشتمل نصه هذا على أهم مصطلحات علمي النحو والصرف من خلال أمرين مهمين، هما:

- وضع حركات بنية الكلمة.

- ووضع حركات الإعراب والبناء والتنوين.

وليس الأمر كما ذهب إليه كثير من الباحثين بأنه وضع حركات الإعراب والتنوين فحسب (القوزي 32)؛ ذلك أن قول أبي الأسود واضح ظاهر الدلالة، وليس فيه ما يوحي بأنه أراد بالحرف حرف الإعراب وحده؛ أي الحرف الأخير من الكلمة، بل يشمل عموم حروف القرآن الكريم، ولم يكن عمل الخليل إلا استبدال الحركات بالنقط. من هنا كان ينبغي أن يكون المصطلح «نقط الحركات» لا نقط الإعراب، إلا إذا أريد به الإعراب عن المعاني المتولدة من حركات بنية الكلمة والمعاني المتولدة من حركات الإعراب، لكن العمر الزمني لهذا المولود العلمي «النحو» لم يكن قد بلغ هذا المبلغ بعد.

أما مصطلح «الغنة» فقد ظهر في النصف الثاني من القرن الأول الهجري في قول أبي الأسود الدؤلي السابق: «فإن أتبع شيئاً من ذلك غنةً فاجعل مكان النقطة نقطتين» (السيرافي 12). وبقي استعمال هذا المصطلح حتى استبدل نصر بن عاصم الليثي (89هـ)، تلميذ أبي الأسود، التنوين بالغنة (الزيدي 27) كما قيل (القوزي 45). قال الزيدي: «حدثنا محبوب البصري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم [...] كيف تقرأ: لقل هو الله أحد * الله الصمد؟ فلم ينون. فأخبرته أن عروة ينون، فقال: بئسما قال، وهو للبئس أهل» (السيرافي 15؛ الزيدي 27). لكن نصّ الزيدي هذا يصف أداء نصر للقراءة، وليس فيه ما يشير إلى أنه استعمل مصطلح التنوين، بل فيه تصريح بأن خالد الحذاء هو من استعمله في سؤاله نصر بن عاصم، هذا إن سلمنا أن النصّ منقولٌ بحرفه لا بمعناه.

10-1. مصطلحات الأبواب النحوية

ثمة أخبار كثيرة تحمل مصطلحات للأبواب النحوية، وتحتاج إلى تبيان لحالها، من ذلك:

- ما روي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: كانوا يأمرّون أو كنا نؤمر أن نتعلم القرآن ثم السنّة ثم الفرائض ثم العربية؛ الحروف الثلاثة. قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الخفض والرفع والنصب. وهو أثر موضوع (المستغفري 1/ 187؛ الطوفي 241-242)، إضافة إلى أن الزيادة في آخره تبطله من داخله؛ فمصطلحات الخفض والرفع والنصب ولدت متأخرة، وليس في النحو إلى يومنا هذا حروف للرفع، وسيأتي مزيد من الأدلة.

- وما نسب إلى علي بن أبي طالب وأبي الأسود وضع مصطلحات بعض الأبواب النحوية وتقسيمها، من ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري أن أبا الأسود الدؤلي قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم- فأردت أن أصنع شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كلّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسم، ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبى به، والحرف ما جاء



لمعنى . وقال لي: انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهرٌ ومضمَّرٌ واسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمَّرٌ، وإنما يتفاضل النَّاسُ يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمَّر، وأراد بذلك الاسم المبهم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: «إن» وأخواتها ما خلا «لكن». فلما عرضتها على علي رضي الله عنه، قال لي: وأين لكن؟ فقال: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها فألحقها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحوًا» (الزجاجي 89؛ الأنباري- نزهة الألباء 18-19).

ومن ذلك أيضًا ما روي من قصّة أبي الأسود مع ابنته من أنها قعدت معه في يوم قائف شديد الحرّ، فأرادت التعجب من شدة الحرّ، فقالت: ما أشدُّ الحرّ؟ فقال أبوها: القميط، وهو ما نحن فيه يا بنية. جوابًا عن كلامها؛ لأنّه استفهامٌ. فتحيّرت، وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنّها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يا بنية: ما أشدُّ الحرّ! فعمل باب التعجب، وباب الفاعل، والمفعول به وغيرها من الأبواب (الزجاجي 89؛ الزبيدي 21-22). ويقول ابن سلام الجمحي عن أبي الأسود: «وضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم» (الجمحي 1/ 12؛ الزبيدي 21).

وعند التحقيق يتبيّن أن مصطلحات نحوية مثل «أصول، الكلام اسم وفعل وحرف، النحو، وإن وأخواتها، والتعجب والفاعل والمفعول به والمضاف إليه، وحروف النصب والجر والجزم» لا يمكن أن تكون من نتاج هذا العصر، بل هي متأخرة جدًّا عنه، والخبر لا يحمل المصطلحات فحسب، بل الحدود وبعض الأبواب النحوية التي لم تظهر إلا في القرن الثاني الهجري عند الخليل وسيبويه، والدليل على بطلان ما في هذه الأخبار أمورٌ عدة:

— أن علماء هذه الطبقة لم يعرفوا مصطلح «النحو» بالمعنى العلمي الذي استقر لاحقًا أو الآن بحدوده ومصطلحاته، وإنما كانوا يعبرون عنه بمصطلحات أخرى كالكلام والعربية واللغة، وقد سبقت الإشارة آنفًا إلى أول من استعمله في مصطلح «النحو».

— أن علوم العربية نشأت متشابكة فيما بينها، وليس ثمة فصلٌ للنحو عن غيره منها، بل كانت اللغة والنحو والقراءات والبلاغة والأصوات متداخلة، وقد ظهر هذا جليًّا في كتاب سيبويه المتأخر ما يقرب من قرن كامل عن زمن أبي الأسود وأكثر من ذلك عن زمن علي بن أبي طالب، فكيف يمكن التسليم بهذا الفصل بين النحو ومصطلحاته عن علوم اللغة الأخرى؟

— أن كتاب سيبويه الذي يمثل مرحلة النضج النحوي لم تستقر مصطلحاته وأبوابه على النحو الذي يُروى عن علي بن أبي طالب وأبي الأسود، بل اعتمدت على الوصف في الغالب، ولم يعتمد على مصطلحات ثابتة مستقرة في كتابه (ناصر 171)، فكيف لعاقل أن يسلم بمثل هذه الأقوال؟

— أن هذه المصطلحات وتقسيمات الأبواب وبيان بعض الحدود تدل على نضج علم النحو واكتماله، وهذا ما لا تؤيده الأخبار والآثار المروية عن تلك المرحلة إلا إذا أبطلناها كلها، وسلمنا بهذا الخبر المشكوك في صحته.

— أن الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كان يقيم في الكوفة، وقد توفي (40هـ)، وإذا كان قد وضع هذه الأبواب والمصطلحات فكيف يمكن ألا يسمع بها زياد بن أبيه والي البصرة والكوفة حتى يكلف أبا الأسود بوضع ما يعصم الناس من الوقوع في اللحن؟

— إذا كان المحققون قد استبعدوا أن يكون لأبي الأسود أوراق كتبها تتضمن بعض هذه المصطلحات (عون 235)، فكيف يمكن التسليم بأن عليًّا رضي الله عنه قد ألقى على أبي الأسود رقعة كتبت فيها مصطلحاتٌ



- وتفريعات وحدود وأبواب نحوية؟
- أن ثمة ما يشبه الإجماع على أن أبا الأسود هو أول من نقط إعراب المصحف؛ أي وصف حركات بنية الكلمة وحركات الإعراب بنقط دالة عليها، فكيف تكون هذه المرحلة تاليةً للأبواب النحوية، وهي الأساس في تقسيمها وتبويبها؟
 - أن عمل أبي الأسود في النحو لم يبلغ هذا المستوى من النضج، بل كانت البدايات على يديه؛ ولذلك قال علي النجدي ناصيف: «إن عمل أبي الأسود في النحو لم يبلغ البتة مبلغ الرأي المتميز أو الضابط المستوعب» (ناصريف 140). وإذا كان هذا عمل أبي الأسود فكيف يمكن التسليم بصحة نسبة وضع هذه المصطلحات والحدود والأبواب النحوية إلى علي بن أبي طالب؟
 - أن هذه المصطلحات لم تظهر في أقوال تلامذة أبي الأسود كنصر بن عاصم الليثي وعنبسة الفيل ويحيى بن يعمر وميمون الأقرن وعبد الرحمن بن هرمز وغيرهم، ولا في أقوال تلامذة تلاميذه كعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما. ولو ظهرت في هذه المرحلة لظهرت تطبيقاتها وتفريعاتها في علمهم وما نقل عنهم، وهذا ما لم يكن.
 - أننا لم نجد في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل، ولا في كتاب سيبويه آراء لعلي بن أبي طالب ولا لأبي الأسود، مع العلم أن سيبويه كان ينسب الآراء النحوية إلى أصحابها حتى إن كانت يسيرة، فما ظنك به لو وصلت إليه هذه المصطلحات والحدود والأبواب النحوية؟
 - أن في هذه النصوص ما يبطلها من داخلها، من ذلك قول الزبيدي «حروف الرفع». ولا أدري ما حروف الرفع؟ وهل في العربية حروف رفع؟!؟

11-1. مصطلح القياس

- تنسب أقوال بعض العلماء بعض المصطلحات النحوية المتعلقة بأصول علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي؛ أي يعود تاريخ وضعها واستعمالها إلى الربع الثالث من القرن الأول الهجري، وأن من وضعها هو أبو الأسود نفسه، من ذلك ما نسب إلى المبرد أنه قال: سئل أبو الأسود الدؤلي عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه، فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله. وقال أيضا: ألقى إليّ عليّ أصولاً احتذيت عليها (الزبيدي 21). ومن ذلك أيضًا ما قاله ابن سلام الجمحي عن أبي الأسود: «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي» (1/ 12). ونقل هذا القول الزبيدي (21). والحق أن هذه الأقوال لا يمكن التسليم بها وبصحتها لجملة من الأسباب، أهمّها:
- أن هذا الأصل النحوي لم يتضح ويظهر إلا في القرن الثاني الهجري عند نحاة البصرة، ويرجح أن يكون عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) من أوائل مستعمليه.
 - أن أصول النحو ارتبطت مع أصول الفقه بوشائج وعلاقات تأثر وتأثير، وأصول الفقه لما تلد، إذ كانت وفاة أبي حنيفة رحمه الله تعالى (150هـ)، وهو أسبق الأئمة الأربعة، فكيف يمكن التسليم بصحة نسبة مصطلحات الأصول النحوية إلى هذه الحقبة الزمنية؟



– ليس هناك ما يدل على أن أبا الأسود قد استعمل مصطلح «القياس»، وإن كان قد طبّقه في نقط حركات المصحف، فحاله في هذا كحال الشعراء مع بحور الشعر، محفوظة ومطبقة بالسليقة لا بالمصطلح، بها يعرف صحيح الشعر من مكسوره، وعليها ينظم.

2. نتائج البحث

يمكن إجمالها بالآتي:

- إن الحديث عن تحديد زمني دقيق لوضع المصطلحات النحوية من الصعوبة بمكان، بل غير ممكن، لكن يمكن تحديد زمن الإشارات الأولى له على نحو تقريبي في النصف الأول من القرن الأول الهجري.
- إن اللحن يرجح أن يكون قد وقع في عهد النبي ﷺ وصحابته الكرام، وأنه الباعث الأساسي في نشأة علم النحو، ولكونه وقع في المدينة فمن المؤكد أن معالجته كانت في المدينة لا في البصرة؛ إذ ليس من المنطقي أن يولد اللحن في مكان، ويُعالج أو تُتخذ وسائل الوقاية منه في مكان آخر، وهذا يبيّن أثر المدينة المنورة في ولادته أو التهيئة لتلك الولادة.
- إن البذور الأولى لنشأة علوم العربية عامة والنحو خاصة كانت في المدينة المنورة على يد الصحابة الكرام وفي مقدمتهم عمر بن الخطاب وابن عباس، رضي الله عنهم، وقد ولدت فيها مصطلحات «اللحن، العربية (بمعنى النحو)»، ثم انتقلت إلى البصرة، لكنّ النشأة الفعلية لها كانت في البصرة على يد أبي الأسود الدؤلي، وكانت بترسيم حركات بنية الكلمة وحركات الإعراب، وعُرفت بنقط الإعراب.
- إن أبا الأسود الدؤلي أول من وضع مصطلحات «الفتح، الضم، الكسر» على شكل نقط، ثم صارت فيما بعد علامات للإعراب وألقاباً للبناء، واستبدل الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) الحركات بالنقاط، ولا تزال إلى يومنا هذا، وإن أول من استبدل مصطلح التنوين بمصطلح الغنة هو خالد الحذاء لا نصر بن عاصم الليثي.
- إن نسبة بعض المصطلحات النحوية والأبواب والحدود من مثل (الكلام، الاسم، الفعل، الحرف، الظاهر، المضمّر، إن وأخواتها، باب التعجب ... إلخ) إلى علي بن أبي طالب وإلى أبي الأسود الدؤلي لا تصح بحال من الأحوال؛ عقلاً أو نقلاً.
- إن مصطلحات «اللغة، العربية، الكلام، الإعراب ... إلخ» كانت توازي النحو، ثم تطورت دلالتها إلى غير ذلك، ما عدا التنوين، فإنه بقي كما هو إلى يومنا هذا.
- إن مشروع تجديد النحو على يد إبراهيم مصطفى -رحمه الله تعالى- كانت محاولة منه للعودة به إلى بدايته على يد أبي الأسود، وقصر حركات الإعراب على ثلاثة معانٍ: الضم علم الإسناد، والكسر علم الإضافة، والفتح للخفة.
- إن مجموع المصطلحات النحوية التي تنسب إلى القرن الأول الهجري هو ستة وعشرون مصطلحاً، صحّ منها ستة مصطلحات فقط؛ اثنان في المدينة (اللحن والعربية)، وأربعة في البصرة (الكلام، والتنوين، والغنة، والفتح والضم والكسر)، أما العشرون مصطلحاً المتبقية فلم تصحّ، وهذه النسبة تثير إشكالية في التراث العربي وضرورة قراءته بتجرد بعيداً عن العاطفية والعصبية له، فلو حُقّق تحقيقاً علمياً لربّما رُدّ كثيرٌ منه.



– إن جميع الأحاديث التي تضمنت مصطلحات نحوية إما موضوعة وإما ضعيفة، ولا يصح شيء منها البتة. وإن أكثر الآثار المروية عن الصحابة ضعيفة أيضاً، ولم يصح أو يحسن إلا قليل منها، وإن أكثر شخصية نُسبت إليها تلك الآثار الضعيفة هو عمر بن الخطاب. وهذا جدول بأعداد الأحاديث والآثار الواردة في بعض المصطلحات.⁹

الآثار والأخبار			الأحاديث			المصطلح	
الضعيف	الحسن	الصحيح	الموضوع	الضعيف	الحسن		الصحيح
22	0	3	2	2	0	0	اللحن
8	2	0	0	1	0	0	العربية
1	0	0	0	0	0	0	اللغة
6	0	0	0	0	0	0	النحو
19	0	0	5	4	0	0	الإعراب
5	1	0	0	0	0	0	الكلام
2	0	0	0	0	0	0	الخطأ
10	0	0	0	0	0	0	مصطلحات الأبواب النحوية
1	0	1	0	0	0	0	الفتح والضم والكسر
74	3	4	7	7	0	0	المجموع

– إن التراث النحوي العربي غلب عليه الرّكْم، فالآخر ينقل من الأول بلا تمحيص أو تدقيق؛ ذلك أن بعض الأحاديث والآثار الموضوعة دارت في عشرات الكتب والأبحاث، فضلاً عن المواقع الإلكترونية، مع أنها لا تصح بحال من الأحوال، ومن المؤسف والمحزن حقاً أن كثيراً منها- وبعضها لأعلام كبار- قد بنيت في جانب مهم منها على هذه الآثار والأحاديث الموضوعة والضعيفة.

المراجع

ابن جنبي، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط ٤. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.].

9 – جعلت مع الحديث أو الأثر الموضوع ما حكم عليه بأنه: وإه أو لا أصل له، وكذلك مع الضعيف ما حكم عليه بأنه ضعيف جداً أو منكر، ولم أدخل في هذا الجدول أعداد أقوال العلماء المتأخرين عن القرن الأول الهجري التي قيلت في أبي الأسود في وضع العربية أو القياس أو غيرهما.



- ابن حبان، أبو حاتم محمد. السيرة النبوية وأخبار الخلفاء. صححها وعلق عليها السيد عزيز بك. ط ٣. بيروت: دار الكتب الثقافية، ١٤١٧هـ.
- ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أحمد. مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. مسند أبي يعلى الموصلي. تحقيق حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٤.
- آل عيسى، عبد السلام بن محسن. دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢.
- الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الرياض: دار المعارف، ١٩٩٢.
- الأبباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط ٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥.
- الأبباري، أبو بكر محمد بن القاسم. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧١.
- _____ الأضداد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧.
- أنيس، إبراهيم [وآخرون]. المعجم الوسيط. ط ٥. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ٢٠١١.
- الباتلي، أحمد بن عبد الله. الأحاديث والآثار الواردة في فضل العربية وذم اللحن: رواية ودراية. الرياض: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والتبيين. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
- الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء. تحقيق محمود شاكر. ط ٢. جدة/ القاهرة: دار المدني، [د.ت.].
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. الجرح والتعديل. حيدر آباد الدكن، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢.
- الروايشة، صالح محمد. زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الإسلام. الكرك، الأردن: منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٤.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.].
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. ط ٥. بيروت: دار الفنائس، ١٩٨٦.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. ط ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. أخبار النحويين البصريين. تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتيقان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- _____ المزهري في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
- _____ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هندراوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د.ت.].
- الصالح، صبحي إبراهيم. دراسات في فقه اللغة. ط ١٦. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤.



- الطوفي، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية. دراسة تحقيق محمد بن خالد الفاضل. ط ٢. الكويت: مكتبة أهل الأثر، ٢٠١٨.
- عبد الباري، عبد المجيد الشيخ. الروايات التفسيرية في فتح الباري. الرياض: وقف السلام الخيري، ٢٠٠٦.
- العثيمين، محمد بن صالح. تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد. تحقيق أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. ط ٣. الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٩٩٥.
- عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب. ط ٦. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨.
- العنزي، عبد الله بن يوسف الجديع. المقدمات الأساسية في علوم القرآن. ليدز، بريطانيا: مركز البحوث الإسلامية، ٢٠٠١.
- عون، حسن. اللغة والنحو. الإسكندرية: مطبعة رويال، ١٩٥٢.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، [د. ت.].
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، [د. ت.].
- الفطحي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي؛ بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦.
- الفوزي، عوض حسن. المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٩٨١.
- الكلبي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.
- الكوفي، أبو جعفر محمد بن سعدان. الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. تحقيق محمد خليل الزروق. دبي: مركز جمعة الماجد، ٢٠٠٢.
- المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب، [د. ت.].
- مراجعات في علوم اللغة والأدب التراثية والوافدة: المصطلح. سلسلة مركز الفكر الجديد للبحوث والدراسات. إسطنبول: دار سونجاق أكاديمي، ٢٠٢٠.
- المستغفري، أبو العباس جعفر بن محمد. فضائل القرآن. تحقيق أحمد فارس السلوم. بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٦.
- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. القاهرة: مؤسسة هندواوي، ٢٠١٢.
- المكي، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي. الضعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٩٨٤.
- ناصر، علي النجدي. سبويه إمام النحاة. ط ٢. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي، ١٩٩٤.